

ظاهرة الإعراب وعلاقته بالمعنى عند إبراهيم أنيس (دراسة وصفية تحليلية)

The Phenomenon of Parsing and Its Relationship with the Meaning
According to Ibrahim Anis

(An Analytical Descriptive Study)

هيلة علي أحمد الغامدي¹، الدكتور: أحمد جار الله الصلاحي الزهراني²Hylh Ali Ahmed Al-Ghamdi¹, Ahmed Jarallah Alsalahi Alzahrani²1 جامعة أم القرى، الإيميل: hauol22022@gmail.com2 جامعة أم القرى، الإيميل: ahmad.g.salahi@hotmail.com

تاريخ النشر: 2024/05/16

تاريخ القبول: 2023/12/02

تاريخ الاستلام: 2023/07/15

الملخص:

ظاهرة الإعراب وأثرها في المعنى من الظواهر التي شغلت النحاة قديماً وحديثاً، فقد اختلفت آراؤهم حول هذه الظاهرة؛ منهم من يرى أهمية الإعراب وأثره في المعنى، وهناك من يقلل من شأن هذه الأهمية باعتقاده أن الإعراب وُجد لترتيب الكلام دون أثر في معناه.

وفي هذا البحث قمت بإيراد هذه الآراء وما تلقته من تأييد أو رفض، كما تناولت هذه الظاهرة من خلال النظرة التاريخية في كتاب (من أسرار اللغة)، وما نتج عن التأثير بذلك المنهج من آراء قال بها إبراهيم أنيس حول هذه الظاهرة، وما واجهته آراؤه من ردود للدفاع عن الظاهرة والتأكيد على وجود أثرها في المعنى.

كلمات مفتاحية: ظاهرة، الإعراب، اللحن، القدماء، المحدثين، المعنى.

Abstract

The phenomenon of Parsing and its impact on meaning is one of the phenomena that preoccupied grammarians in the past and present. Their opinions differed about this phenomenon. Some of them see the importance of syntax and its impact on meaning, and there are those who underestimate this importance, believing that syntax was found to decorate speech without any effect on its meaning.

In this research, I mentioned these views and the support or rejection they received, as well

as dealing with this phenomenon through the historical view in the book "The Secrets of Language", and the opinions that Ibrahim Anis said about this phenomenon, and what his views faced from Responses to defend the phenomenon and emphasize the existence of its impact on the meaning.

Keywords: Phenomenon , Parsing , Mistake , Ancient , Modern , Meaning.

المؤلف المرسل: هيلة علي أحمد الغامدي، الإيميل: hauol22022@gmail.com

1. مقدمة

الحمدُ لله ربَّ العالمين حمداً يليقُ بجلاله وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم؛ أما بعد:

فالإعراب ظاهرة من أبرز ظواهر اللغة العربية، تدخل هذه الظاهرة تحت علم النحو الذي يُعدُّ -أيضاً- أجلاً علوم لغتنا العربية، فهو ظاهرة قديمة تشترك فيها اللغات السامية كلها؛ لكنه قد اندثر في بعض تلك اللغات ولم يتبقَّ إلّا آثار منه، باستثناء اللغة العربية فهي اللغة الوحيدة التي احتفظت بتلك الظاهرة؛ مما جعلها تتميز بها عن غيرها من اللغات.

وعلى الرغم من عظم تلك الظاهرة واهتمام النحاة واللغويين بها . كما هو معروف . إلّا أن هناك من ينكرها ويلغي عملها؛ ومن أبرزهم: "قطرب" الذي يرى أن الحركات الإعرابية جيء بها للسرعة وللتخلص من التقاء الساكنين عند اتصال الكلام.

ومن المحدثين من سار على الطريق الذي سار عليه قطرب، وهو الدكتور إبراهيم أنيس؛ حيث يرى أن تحريك الكلمات لا يلجأ إليه إلّا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل؛ نظراً لأن تلك الحركات صفة من صفات الوصل في الكلام في رأيه.

وفي ضوء هذه الفكرة كان أماننا دراسة هذه الظاهرة في كتاب (من أسرار اللغة) لإبراهيم أنيس، والأسباب التي دعت له لإنكار عمل الإعراب؛ في المقابل ما وجدته هذا الرأي من انتقادات اللغويين.

2. الفصل الأول: ظاهرة الإعراب - المفهوم والوظيفة عند القدماء والمحدثين - .

2. 1 المبحث الأول: نشأة الإعراب.

مظاهر اللحن الوارد في كلام العرب قديماً

كان لانتشار اللحن على اللسان العربي أثراً سيئاً في نفوس النحاة بسبب إهما الإعراب؛ مما جعلهم يشدون على الاهتمام بالإعراب حتى لا تتأثر لغة القرآن بما ورد في كلام العرب من اللحن ذلك الحين .

ويُعرف اللحن بأنه خروج الكلام الفصيح عن مجرى الصحة في بنية الكلام أو تركيبه أو إعرابه بفعل الاستعمال الذي

يشيع

. أولاً. بين العامة من الناس، ويتسرب بعد ذلك إلى لغة خاصة (السيد، 2018) .

ومن مظاهر اللحن الوارد في كلام العرب قديمًا:

وجاء في العقد الفريد: "وكان عمر بن عبد العزيز جالسًا عند الوليد بن عبد الملك، وكان الوليد لحائنًا، فقال: يا غلام، ادع لي صالح. فقال الغلام: يا صالحًا. قال له الوليد: انقص ألفًا. فقال عمر: وأنت يا أمير المؤمنين فزد ألفًا" (الأندلسي، 1372 هـ، 2 : 276) .

كذلك الرواية المشهورة (ما أحسن السماء): يقال: إن ابنة أبي الأسود الدؤلي قالت له يومًا: يا أبت، ما أحسن السماء! قال: أي بنية، نجومها؟ قالت: إني لم أرد أي شيء منها أحسن؛ إنما تعجبت من حُسْنِها. قال: إذن فقولِي ما أحسن السماء! فحينئذ وضع كتابًا (السيرافي، 1966 م، ص: 14).

ومما روي لنا -أيضًا- قصة الأعرابي الذي سمع مؤذنًا يقول: "أشهد أن محمدًا رسولَ الله" فقال: ويحك، يفعل ماذا؟

(الأفغاني، 1978 م، ص: 11) .

وغيرها العديد من الروايات والقصص التي نُقلت إلينا لما يُلحن فيه، وأن اللحن لم يكن في الحركات فقط؛ بل في الصيغ -أيضًا- والأبنية وطريقة النطق وغيرها.

أسباب نشأة الإعراب

قبل الحديث عن أسباب نشأة الإعراب هناك أمران مهمان لا بد من ذكرهما عند الحديث عن هذه النشأة، وهما كما ذكرهما خالد بلمصاييح (بلمصاييح، 2012 م، ص: 30) :

الأمر الأول: وجود الإعراب عمليًا.

الأمر الثاني: وضع أصوله وأحكامه.

وقال عن وجوده في كلام العرب: إنه لا يخفى على أحد أن الإعراب كان موجودًا لدى العرب في لغتهم بشكل عملي فعلي؛ حيث إنهم كانوا ينطقون بالإعراب بمقتضى سليقتهم، وأورد بعض الأدلة التي تثبت أن كلام العرب ورد معربًا، منها:

أ . القرآن الكريم وهو أفصح اللغات العربية وأبلغها قد ورد معربًا، ووُصف بأنه عربي، ومن أنكر هذا فإنه ينكر واقعًا ملموسًا، وهذا أقوى الأدلة.

ب . الحديث النبوي الشريف الذي ورد عن أفصح البشر محمد -صلى الله عليه وسلم- جاعنا معربًا.

ج . الشعر الفصيح الذي يُحتج به وصلنا معربًا.

وهناك دليل آخر يثبت تلك الفطرة التي جُبِل عليها العرب، ألا وهو قول الخليل بن أحمد عندما سُئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقليل له: "عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: "إن العرب نطقت على سجيبتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمس، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللاتحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما علته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها" (الزجاجي، 1399 هـ، ص: 65، 66).

إن الأجيال من العرب المتقدمين ورثوا لغتهم معرفة، وكان الإعراب فيهم سليقة وفطرة، تجري عليه ألسنتهم في بواديهم معربة فصيحة لا شائبة فيها دون أن يحاولوا تعليل ذلك بغير كونها لغتهم، على هذا النحو سمعوها من آبائهم، وتلقوها عنهم جيلًا بعد جيل، فإن حدث أن أخطأ أحدهم في كلمة . وذلك ما كان نادر الوقوع . تغيّر معناها وردوها إلى المسموع (العلولا، 1993 م،

ص: 60).

أما بالنسبة لأصوله وأحكامه (بلمصاييح، 2012 م، ص: 31، 32) : فقد أطلق لفظ الإعراب بدايةً على النحو، وكما نعلم أن النحو أول علوم العربية نشأة؛ حيث وُضعت له القواعد والأحكام؛ فالإعراب جزء من النحو، وقد تكون سبب تسمية النحو بالإعراب أن الإعراب أبرز الظواهر النحوية، فحين يتحدث أهل اللغة عن وضع النحو وأسبابه يطلقون عليه مصطلح الإعراب.

وقد قال أبو الطيب: "واعلم أنّ أول ما اختلّ من كلام العرب فأحوَجَ إلى التعلّم الإعراب" (أبو الطيب، د. ت، ص: 5). وعند الحديث عن سبب نشأة الإعراب لا بد لنا أولاً من معرفة الفرق بينه وبين علم النحو، فعلم النحو هو من يعطي القواعد، ثم يأتي الإعراب ليُطبّق هذه القواعد على الكلام.

والإعراب سمة من سمات العربية، أي أنه موجود في كلام العرب، فلما كانت الهجرات والفتوحات الإسلامية

في الجزيرة العربية، واختلاط قبائل العرب بغيرها، ودخول الكثير من الشعوب التي خالطت العرب في الإسلام؛ مما اضطرهم إلى تعلّم العربية، وانتشرت العربية بين الشعوب، تسرّب الفساد إلى اللغة العربية وانتشر اللحن فيها.

ولمّا عمّت المخالطة وكثر الدخلاء بين العرب جرّ ذلك إلى إهمال الإعراب الذي هو تغيير أواخر الكلم لكثرة ما كان يعترض المتكلمين من الخطأ (السيد، 2018 م)، ومن ذلك اللحن ما حكاه ابن جني في المحتسب: "وسمعت سنة خمس وخمسين غلاماً حدثاً من عُقيل ومعه سيف في يده، فقال له بعض الحاضرين وكنا مُصَحِّرين: يا أعرابي، سيفك هذا يقطع البطيخ؟ فقال: إي والله وغواربَ الرجل، فنصب الغوارب على ذلك؛ أي: ويقطع غوارب الرجال" (ابن جني، 1420 هـ، 1 : 210).

وقول الزبيدي: "ولم تزل العرب تنطق على سجيّتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان، فدخل الناس فيه أفواجا، وأقبلوا فيه أرسالا، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة، واللغات المختلفة، ففسد الفساد في اللغة العربية، واستبان منه الإعراب الذي هو حليها، والموضّح لمعانيها؛ فتقطّنت لذلك من نافر بطباعه سوء أفهام الناطقين من دخلاء الأمم بغير المتعارف من كلام العرب، فعظم الإشفاق من فُشُو ذلك وغلبته؛ حتى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم إلى أن سبّبوا الأسباب في تقييدها لمن ضاعت عليه، وتثقيفها لمن زاغت عنه" (الزبيدي،

د. ت، ص: 11) دليلاً على وجود الإعراب في اللغة العربية منذ العصرين الجاهلي والإسلامي.

وكانت قد وردت عدّة تساؤلات حول هذه النشأة، منها ما طرحته الباحثة (كلاش حنيفة) في بحثها عن ظاهرة الإعراب: "أكان الإعراب صفة من صفات اللغة العربية في العصر الجاهلي والإسلامي، أم كانت العربية خالية منه في ذلك العهد، ثم عمد النحاة إلى إدخاله فيها؟" (حنيفة، 1433 هـ، ص: 22).

وأعقبْتُ هذا التساؤل بإجابة توضح رأي كلٍّ من العرب القدماء والمحدثين في هذه النشأة، حيث قالت: "فالباحثون القدامى لم يطرحوا هذا السؤال، فلم يكن لديهم شكٌّ بوجود الإعراب في العربية منذ نشأتها، فلو كان كذلك لرأينا من يقدح بوجوده؛ في حين أن المحدثين منهم من ذهب إلى أن الإعراب طارئ على اللغة العربية وهو من صنيع اللغويين، ولعلّ أول من ذهب هذا المذهب هو اللغوي المصري (إبراهيم أنيس)"، وذلك عندما قال عن الإعراب: "قصة استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حيكت وتم نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول الهجري وأوائل الثاني على يد قوم من صنّاع الكلام نشأوا معظم حياتهم في البيئة العراقية" (أنيس، 1978، ص: 198)، وهو ما يهمنّا في هذا البحث . أي رأي أنيس في ظاهرة الإعراب . وسنعرض له . في

المباحث الآتية لهذا المبحث. بشيء من التفصيل؛ حتى نوضح فكرة إبراهيم أنيس والانتقادات الموجهة لتلك الفكرة.

مفهوم الإعراب

كثيراً ما يواجهنا الحديث عن الإعراب والخلافات في نشأته، فقد تباينت الآراء قديماً وحديثاً، وكثرت التساؤلات حول هذه المسألة التي سأعرض بعضاً منها بعد ذكر مفهوم الإعراب عند القدماء والمحدثين.

مفهوم الإعراب عند القدماء:

ع ر ب: (العَرَبُ) جيل من الناس، والنسبة إليهم (عَرَبِيٌّ) وهم أهل الأمصار. و(الأعراب) منهم سكان البادية خاصة، والنسبة إليهم (أعرابيٌّ) (الرازي، 1420 هـ، ص: 204).

والأعراب: جماعة الأعراب. وأعرب الرجل: أفصح القول والكلام، وهو عرياني اللسان؛ أي: فصيح (الفراهيدي، د. ت 2 : 128).

والعربية: هي هذه اللغة (ابن منظور، 1319 هـ، 9 : 114).

وعرّف ابن جني الإعراب فقال: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ" (ابن جني، 1913 م، 1 : 35).

وعرّفه ابن هشام بقوله: "الإعراب أثر ظاهر أو مُقَدَّر يجلبه العامل في آخر الكلمة؛ فالظاهر كالذي في آخر "زيد" في قولك: "جاء زيد"، و "رأيتُ زيداً"، و "مررتُ بزيد"، والمُقَدَّر كالذي في آخر "الفتى" في قولك: "جاء الفتى"، و "رأيتُ الفتى"، و "مررتُ بالفتى"، فإنك تُقَدِّر الضمة في الأول، والفتحة في الثاني، والكسرة في الثالث لتعزير الحركة فيها، وذلك المُقَدَّر هو الإعراب" (ابن هشام، 1425 هـ، ص: 56).

وجاء في المرتجل: "أنه تغيير يلحق آخر الكلمة المعربة بحركة أو سكون، لفظاً أو تقديرًا بتغيير العوامل في أولها" (ابن الخشاب، 1392 هـ، ص: 34).

وأورد المبرد مصطلح الإعراب في (المقتضب) في باب (هذا تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال) حيث قال: "والمعرب: الاسم المتمكن، والفعل المضارع..." (المبرد، 1415 هـ، 1 : 141).

"وإعراب الأسماء على ثلاثة أضرب: على الرفع، والنصب، والجر" (المبرد، 1415 هـ، 1 : 142).

وعرّفه الفارسي بأنه: "أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل" (أبو علي الفارسي، 1389 هـ، 1 : 11).

أما سيبويه فبالرغم من أنه لم يكن له تعريفٌ محددٌ للإعراب، إلا أنه أشار إليه إشارة واضحة في (باب مجاري أواخر الكلم من العربية) (سيبويه، 1408 هـ، 1 : 13) وجعله ثمانية مجارٍ: النصب والفتح، والجر والكسر،

والرفع والضم، والجزم والوقف، وهذه الثمانية هي علامات الإعراب في اللغة العربية.

مفهوم الإعراب عند المحدثين:

الإعراب لغة: هو الإبانة عمّا في النفس، وهو مصدر الفعل (أعرب). ومعنى أعرب: أبان، يقال: (أعرب الرجل عن حاجته)؛ أي: أبان عنها.

وهذا المعنى اللغوي للإعراب هو الأصل لمعنى الإعراب في النحو (السامرائي، 1435 هـ، 1 : 20).

يقول الأستاذ عباس حسن: "هو تغيّر العلامة التي في آخر اللفظ بسبب تغير العوامل الداخلة عليه، وما يقتضيه كل عامل" (حسن، د. ت، 1 : 74).

وعرّفه الشيخ مصطفى الغلاييني بقوله: "فالإعراب أثر يُحدثه العامل في آخر الكلمة، فيكون آخرها مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو مجزوماً حسب ما يقتضيه ذلك العامل" (الغلاييني، 1414 هـ، 1 : 18).

أما مهدي المخزومي فيرى أن الإعراب: "بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية، أو من قيمة نحوية، ككونها مسنداً إليه، أو مضافاً إليه، أو فاعلاً، أو مفعولاً، أو حالاً، أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنایا الجمل، وتؤديها الجمل في ثنایا الكلام أيضاً" (المخزومي، 1406 هـ، ص: 67).

فالإعراب هو: تغيّر العلامة الواقعة في آخر الكلمة تبعاً لتغيّر العوامل الداخلة عليها.

2.2 المبحث الثاني: عمل الإعراب وعلاقته بالمعنى عند القدماء والمحدثين.

ارتباط الإعراب بعلم النحو

لا يخفى على أحد منا ما للإعراب من مكانة في نفوس أبناء العرب وغيرهم، وما ناله من اهتمام، وقُدّم له من بحوث وآراء؛ ذلك . كما نعلم . بسبب ارتباطه الوثيق بعلم النحو الذي يُعدّ أهم علوم العربية، وما له من أهمية بالغة في تفسير الكلام، وإيضاح معانيه، وإزالة الخطأ واللبس منه.

ولقد ذكرت الباحثة كلاًش حنيفة حينما تحدثت عن تركيز الدراسات النحوية على مسألة الإعراب وتطوره أن

هذا التطور قد تتبّع كثير من النحاة القدماء، ولكنهم لم يتناولوه منفرداً؛ بل ضمن موضوع النحو (حنيفة، 1433 هـ،

ص: 10).

"ولعل السبب في تعدد معاني الإعراب ومدلولاته، ذلك لأن جذور الإعراب تضرب في اللغة والتاريخ والنحو؛

بل هي تمتد إلى نظريات علم اللغة الحديث، فتجد لها فيها مواقع أصيلة ومكانم عميقة، ولذلك يجد الباحث شيئاً من الصعوبة والعنت في تتبع معاني الإعراب ودلالاته، والإلمام بوظائفه ومهمّاته" (علوش، 1417 هـ، ص: 15).

ويبدو لي أن الناحية اللغوية لها الأولوية في ذلك العمل؛ إذ ليس من المستطاع الوصول إلى المعاني التي يختزلها مصطلح الإعراب دون الرجوع إلى النصوص اللغوية التي تتصل بهذا المصطلح؛ سواء ما كان منها يتصل بالمعجم، أو بالقرآن الكريم، أو بالحديث النبوي، أو بما نقله الرواة من كلام العرب، فمصطلح الإعراب يتردد في هذه المصادر تردداً يجعلنا نمحو به ما يقتضيه من غموض.

المصادر المشتملة على لفظ الإعراب

لقد ورد لفظ الإعراب كثيراً في العديد من المصادر القديمة، ومن أهم تلك المصادر:

أولاً، المعاجم:

. جاء في المعجم الوسيط: . (عَرَبَ) . "عَرَبًا: فَصَحَ بَعْدَ لُكْنَةٍ"، "والماءُ صفا فهو عَرَبٌ وَعَرَبٌ".

. و(عَرَبَ) . عُرُوبًا، وَعُرُوبَةً، وَعَرَابَةً، وَعُرُوبِيَّةً: فَصَحَ. ويقال: عَرَبَ لِسَانَهُ.

. و(أَعَرَبَ) فلانٌ: كان فصيحاً في العربية وإن لم يكن من العرب.

. و(عَرَّبَ) يقال: عَرَّبَ عنه لِسَانَهُ: أَبَانَ وَأَفْصَحَ (مصطفى، وآخرون، د. ت، ص: 590، 591).

ثانياً، القرآن الكريم:

اشتملت بعض آيات القرآن الكريم على لفظ الإعراب حينما وُصِفَتْ به، ومن هذه الآيات قوله تعالى:

. ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف:2].

. ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا لِيُنْذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [الأحقاف:12].

. ﴿ فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا . عُرُبًا أَتْرَابًا ﴾ [الواقعة:36:37].

فالعُروبة هنا العُرُوب، ويوم العروبة: يوم الجمعة في الجاهلية (مصطفى، وآخرون، د. ت، ص: 591).

ثالثاً، الحديث النبوي:

كثيرة هي الأقوال التي وصلتنا عن النبي -صلى الله عليه وسلم- وقد ورد فيها هذا اللفظ، ومنها:

- "لأن أقرأ آية بإعراب أحب إلي من أن أقرأ كذا وكذا آية بغير إعراب" (ابن أبي شيبة، 1409 هـ، 6 : 116).

- "رحم الله امرأ أصلح من لسانه" (السيوطي، 1426 هـ، 14 : 741).

رابعاً: أقوال العرب:

بعد ما عرضنا لإشارات المعاجم اللغوية والقرآن الكريم والحديث الشريف لمصطلح الإعراب وأهميته ومعناه، نتم ذلك بذكر بعض أقوال النحاة في هذا اللفظ:

- يقول الزركشي في مسألة (في استحباب قراءة القرآن بالتفخيم): "يُستحب قراءته بالتفخيم والإعراب" (الزركشي، 1376 هـ، 1 : 467).

- قال أبو العباس المبرد: "كان بعض السلف يقول: عليكم بالعربية، فإنها المروءة الظاهرة، وهي كلام الله . عز وجل . وأنبيائه وملائكته" (الزجاجي، 1399 هـ، ص: 95).

- ويقول ابن فارس: "قأما الإعراب فبه تُميّز المعاني، ويُوقَفُ على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلًا لو قال: (ما أحسن زيد) غير معرب، أو (ضرب عمرو زيد) غير معرب لم يوقف على مراده، فإذا قال: (ما أحسن زيدًا)، أو (ما أحسن زيدًا)، أو (ما أحسنُ زيدٍ) أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها، فهم يفرّقونه بالحركات وغيرها بين المعاني" (ابن فارس، 1328 هـ، ص: 161).

- أما الجرجاني فعندما تحدّث عمّن يحتقرون النحو ويتهاونون به، وأنّ فعلهم هذا أشبه ما يكون بالصدّ عن كتاب الله، وعن معرفة معانيه، فذكر: "أن الألفاظ مُغلّقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرَج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبيّن نقصان كلامٍ ورجحانه حتى يُعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيحٌ من سقيم حتى يُرجع إليه..." (الجرجاني، 1413 هـ، ص: 28).

آراء القدماء والمحدثين في علاقة الإعراب بالمعنى

النماذج المذكورة سابقًا جميعها تدل دلالة واضحة على قِدم الإعراب، وكيف أولى القدماء أهمية بالغة للغتهم حتى أصبح تعلّمه من الواجبات الشرعية؛ لأنه وسيلة من وسائل فهم تلك النصوص. قال ابن السراج الشنتريني: "فإن من الواجب على من عرّف أنه مخاطبٌ بالتنزيل، مأمورٌ بفهم كلام الرسول صلى الله عليه وسلم، غير معذور بالجهل بمعناها، غير مُسامح في ترك مُقتضاها؛ أن يتقدم، فيتعلم اللسان الذي أنزل به القرآن حتى يفهم كتاب الله، وحديث رسول الله؛ إذ لا سبيلَ إلى فهمها دون معرفة الإعراب، وتمييز الخطأ من الصواب؛ لأن الإعراب إنما

وُضِعَ للفرق بين المعاني...، فلو ذهب الإعراب لاختلطت المعاني، ولم يتميز بعضها من بعض، وتعدّر على المخاطب فهم ما أريد منه؛ فوجب لذلك تعليم هذا العلم، إذ هو أوكد أسباب الفهم...، فإنه علم السلف الذين استنبطوا به الأحكام، وعرفوا به الحلال والحرام" (ابن السراج، 1416 هـ، ص: 21، 22).

ومما سبق تبين لنا إجماع النحاة القدماء على القول بدلالة الإعراب على المعاني؛ في حين كان هنالك قول مخالف لتلك الأقوال، يتمثل في إنكار دور الإعراب في المعاني، وأن وجوده في العربية لدلالات أخرى، ويُمثّل هذا الرأي (قطرب) الذي يرى أن استخدام الإعراب في الكلام لم يكن للدلالة على المعاني والفرق بينها؛ ودليله في ذلك هو وجود أسماء تأتي متفقة في الإعراب ومختلفة في المعاني، يقابلها أسماء مختلفة في الإعراب ومتفقة في المعاني، فقال: "لم يُعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض، لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني، وأسماء مختلفة في الإعراب متفقة في المعاني، فما اتفق إعرابه واختلف معناه، قولك: "إن زيداً أخوك"، و "لعلّ زيداً أخوك"، و "كأنّ زيداً أخوك" اتفق إعرابه واختلف معناه، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه، قولك: "ما زيد قائماً"، و "ما زيد قائم" اختلف إعرابه واتفق معناه..." (الزجاجي، 1399 هـ، 1 : 69).

وقال أيضاً: "وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون -أيضاً- لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك مُعاقباً للإسكان ليعتدل الكلام" (الزجاجي، 1399، 1 : 69، 70).

وقد احتج المخالفون لمذهب قطرب لما ذكره من اتفاق الإعراب واختلاف المعاني وما هو عكسه، بقولهم: إنما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال؛ لأنه يُذكر بعدها اسمان؛ أحدهما فاعل، والآخر مفعول، فمعناهما مختلف، فوجب الفرق بينهما، ثم جعل سائر الكلام على ذلك؛ وأما الحروف التي ذكرها فمحمولة على الأفعال. كما ردوا عليه قوله إن هذه الحركات جيء بها للسرعة في الكلام، وللتخلص من التقاء الساكنين عند اتصال الكلام، بأن قالوا: لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة، ورفع أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه؛ لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام (الزجاجي، 1399، 1 : 70).

ولم يذهب أحد من النحويين القدماء ما ذهب إليه قطرب؛ أما من المحدثين فقد تبعه إبراهيم أنيس في رأيه عن الحركات الإعرابية كما سيأتي معنا عند مناقشة رأيه.

ونأتي هنا إلى الحديث عن رأي المحدثين في علاقة الإعراب بالمعاني، حيث انقسموا إلى قسمين؛ القسم الأول: ذهب

إلى ما ذهب إليه القدماء من أنَّ الإعراب يؤثر في الكلام؛ أي: له علاقة بالمعنى، يقول الدكتور رمضان عبد التواب: "إن الإعراب في العربية، كان . كما يقول النحاة العرب . يدل على المعاني، من الفاعلية والمفعولية وغيرها، ولم يكن حركات وصل بين الكلمات" (عبد التواب، 1420 هـ، ص: 382).

ويقول الدكتور علي عبد الواحد: "تمتاز العربية في شئون التنظيم بتلك القواعد الدقيقة التي اشتهرت باسم قواعد الإعراب؛ والتي يتمثل معظمها في أصوات مدّ قصيرة تلحق أواخر الكلم لتدل على وظيفة الكلمة في العبارة وعلاقتها بما عداها من عناصر الجملة..." (وافي، 2004م، ص: 161).

القسم الآخر: ذهب إلى القول بعدم وجود دلالة إعرابية على المعاني؛ وأصحاب هذا القول تأثروا برأي قطرب، ومنهم: إبراهيم أنيس، فهو من أشدّ المحدثين إنكاراً لقول القدماء، وقد خصصتُ له فصلاً كاملاً عرضت فيه ما قاله حول هذه القضية، والردود عليه.

ومنهم إبراهيم مصطفى الذي يقول بأن الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة؛ أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، فهي حركة خفيفة يستعملها العرب في نهاية الكلمة، وبذلك هي بمثابة السكون في لغة العامة (مصطفى، د. ت، ص: 42).

وبعد الاطلاع والقراءة للعديد من أقوال وآراء . قديمة وحديثة . ذكرت حول هذه القضية، وقع اختياري على هذه الأقوال خاصة؛ حيث إنها . في رأيي . أبرز ما ورد في دلالة الإعراب على المعاني، كما أودّ أن أعرض . في ختام هذا الفصل . ما قاله الدكتور عبد القادر مرعي؛ والذي أراه من وجهتي الشخصية أقرب وأوضح تفسير لهذه الدلالة، فقال: "إنني أرى أن الحركات هي في الأصل عبارة عن أصوات تلحق الأصوات الصامتة فتحركها عن سكونها، وأن هذه الأصوات تؤدي وظيفتين: وظيفة صوتية، ووظيفة نحوية؛ فالوظيفة الصوتية للحركات تتمثل في وصل الكلام؛ إذ إن الأصل في أصوات العربية الصامتة أصوات ساكنة، ولما كان الإنسان لا يستطيع نطق هذه الأصوات أو وصلها ساكنة فقد استعان بهذه الحركات التي تُستخدم لوصل الكلام في نظام صوتي محكم لا يسمح الابتداء بساكن، ولا يجمع بين ساكنين، ولا يجمع بين أربع حركات في كلمة واحدة.

كما استعار العرب الحركات لأداء وظائف نحوية إلى جانب وظيفتها الصوتية، فيرى أن استخدام العرب للحركات: الضمة، والفتحة، والجرّة؛ إنما كان للدلالة على المعنى الذي ينتج عن نطق الشفتين بهذه الحركات، فحين النطق بالضمة تُضمّ الشفتان إلى بعضهما، وهي تدل على التضام أو التلازم بين ركني الجملة الأساسيين كالمسند والمسند إليه؛ أما الفتحة فعند النطق بها فتُفتح الشفتان، وينتصب الحنكان على بعضهما، وينتج عن ذلك الانتصاب

تركيزًا على المعنى الجديد الذي تضيفه الكلمة إلى الجملة عند نصبها والارتكاز عليها؛ في حين النطق بصوت الكسرة أو الجرة يُجَرّ الحنك السفلي إلى أسفل، كذلك الاسم المجرور فإنه يُسحب أو يُجَرّ (الخليل، 1992 م، ص: 206 . 208).

إنّ نصّف مما سبق أنّ لكل حركة من الحركات الإعرابية دلالة صوتية ونحوية ترتبطان ببعضهما وتدل كل منهما على الأخرى.

3. الفصل الثاني: قضية الإعراب في رأي إبراهيم أنيس.

3. 1 المبحث الأول: الإعراب وعلاقته بالمعنى عند إبراهيم أنيس.

• إبراهيم أنيس

في مقدمة هذا الفصل أحييت أن أعرض تعريفًا ميسورًا بالدكتور إبراهيم أنيس من خلال ما عُدت إليه من أبحاث ومصادر تناولت الحديث عن ذلك العلم من الأعلام اللغوية.

إبراهيم أنيس عالم لغوي ذو تخصص في الدراسات الصوتية (علام، 1386 هـ، 2 : 1).

وُلد بالقاهرة وتعلّم بها، فلمّا أتمّ دراسته دخل دار العلوم وحصل على دبلومها سنة 1930 ، واشتغل بعد ذلك بتدريس اللغة العربية في بعض المدارس الثانوية (علام، 1386 هـ، 2 : 1، وأبازة، 1999، ص: 14).

وفي سنة 1933 فاز في المسابقة التي عقدتها وزارة المعارف لاختيار أعضاء لبعثة دراسية في أوروبا، فذهب إلى إنجلترا، ودرس بجامعة لندن، ولمّا عاد إلى مصر عُيّن مدرّسًا بكلية دار العلوم، ثمّ نُقل إلى كلية الآداب بجامعة الإسكندرية وظلّ بها سنتين، عاد بعدها إلى دار العلوم التي استقرّ بها أستاذًا حتى عُيّن عميدًا لها سنة 1955 لأول مرة، ثمّ قلّد منصب العمادة للمرة الثانية سنة 1958 وبقي فيها بضع سنوات (علام، 1386 هـ، 2 : 1).

أُنْتُدب للتدريس في الجامعة الأردنية مدّة، وأُنْتُخِب عضوًا في مجمع اللغة العربية، وتولّى الإشراف على مجلّته، وفاز بجائزة الدولة التشجيعية بمناسبة نشر كتابه "دلالة الألفاظ اللغوية"، أَلَفَ "الأصوات اللغوية"، "موسيقا الشعر"، "في اللهجات العربية"، "من أسرار اللغة" (علام، 1386 هـ، 2 : 1، وأبازة، 1999، ص: 14).

ظلّ إبراهيم أنيس مُكبًّا على عمله، مُخلصًا له، لا يشغله عن بحوثه وكتبه شاغل مهما كثرت المغريات من المال والجاه، حتّى لبّى نداء ربّه إثر حادث أليم في 20 من جمادى الآخرة 1397 هـ = 8 من يونيو 1977 م (تمام،

د.ت. (.

رأي إبراهيم أنيس في الإعراب

"أنكر د. إبراهيم أنيس أن تكون لعلامات الإعراب أيّ معانٍ نحوية أو مدلولات، وقد أورد رأيه هذا في كتابه (من أسرار اللغة) في فصل بعنوان: "قصّة الإعراب"، وفيه فصلٌ صغيرٌ بعنوان: "ليس للحركة الإعرابية مدلول"، فهو يرى أن الحركات الإعرابية لم تكن لتحَدّد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة؛ بل هي مجرّد حركات يُحتاجُ إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض، وبرهن على عدم وجود علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب بأنّ نقرأ خبراً صغيراً في إحدى الصُّحف على رَجُلٍ لم يتصل بالنحو أيّ نوعٍ من الاتصال، فسنرى أنه يفهم معناه تمام الفهم مهما تعمّدنا الخلط في إعراب كلماته برفع المنصوب، ونصب المرفوع، أو جرّه" (بزاوية، 2017 م، ص: 172، وأنيس، 1978 م، ص: 225، 226).

كما أنه خالف رأي ابن مضاء الذي ينص على أنّ الحركات الإعرابية بمثابة جزء من بنية الكلمة، وعقّب على رأي ابن مضاء بعدما أوردته بقوله: "فانظر إلى كلام ابن مضاء وما فيه من مغالطة حين يشبّه حركات الإعراب بالحركات التي هي جزء من بنية الكلمة أو الصيغة؛ والتي هي شرط في التعرّف على هذه الكلمة أو تلك الصيغة؛ في حين أن فقدان الكلمة لحركات إعرابها لا يفقدها شيئاً من معالِمها، ولا يؤثر في فهمنا لمعناها، فكم من كلمات نقف عليها بما يُسمّى السكون ومع ذلك ندرك بسهولة المراد منها، ولا يلتبس علينا الأمر في التعرف على مركزها من الجملة" (أنيس، 1978 م، ص: 226).

وخالف -أيضاً- ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى من أن حركات الإعراب -ولا سيما الضم والكسر- ترمز لمعنى من المعاني لا يستفاد من الكلام إلا بمراعاتها، وأن ما ساقه من أمثلة للتفرقة بين اسم الفاعل واسم المفعول، أو بين الفعل المبني للمعلوم والفعل المبني للمجهول بواسطة الحركات لا تُعدّ. في نظر أنيس. شفيعة لخطأ إبراهيم مصطفى، كما أنّ إيراده لبعض الصيغ التي لا يُعرف معناها إلا بوجود تلك الحركات، فقد نسي أن الحركة في كل صيغة تُعدّ جزءاً أساسياً في بنية الصيغة، وشرطاً مهماً للتعرف على تلك الصيغة (أنيس، 1978 م، ص: 227).

ومما سبق نلاحظ تناقض رأي إبراهيم أنيس في دلالة الإعراب على المعنى، فتارة نجده يُبطل تلك العلاقة، وتارة يثبتها ويؤكد على وجودها، ومما يُثبت قولنا هذا قوله: "فلسنا نعرف أن كلمة مثل "كتاب" هي تلك الكلمة المألوفة لنا إلا مع كسرة الكاف". وقوله الآخر: "وقياس حركات الإعراب على تلك الحركات التي هي جزء أساسي

من بنية الصيغ قياس مع الفارق؛ لأن تغير حركات الإعراب لا يؤثر في الصيغة، ولا يغير معنى الكلمات" (أنيس، 1978 م، ص: 227).

إن الحركات الإعرابية في رأي أنيس ليست دلالة على الفاعلية والمفعولية، والذي يحدد تلك المعاني أمران؛ الأول: نظام الجملة العربية والوضع الخاص لكل من المعاني اللغوية في الجملة. والآخر: ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات (أنيس، 1978 م، ص: 242، 243).

وقد قد أطلق إبراهيم أنيس عبارة "قصة الإعراب" وقال عنها: " ما أروعها قصة! لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حيكت وتم نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول الهجري أو أوائل الثاني على يد قوم من صنّاع الكلام نشأوا معظم حياتهم في البيئة العراقية..." (أنيس، 1978 م، ص: 198).

وهذه العبارة التي أطلقها أنيس على الإعراب دليل على عدم تمجيده له، ويتضح ذلك أكثر فيما كتبه تحت هذا الفصل من مخالفة وإنكار لما قيل عن إثبات العلاقة بين الإعراب والمعنى.

وفي فصل صغير . أدرجه بعد إنكار العلاقة بين الإعراب والمعنى . عنوانه (هل للإعراب آثار باقية؟) يذكر أنه من خلال بحثه عن وجود آثار للإعراب، وذلك باستعراض اللغات السامية، لم يعثر على شيء في اللغة السريانية؛ بينما وجد عددًا قليلًا من الكلمات في اللغة العبرية التي بها أثر لذلك الإعراب، وقد كانت تلك الآثار موجودة في الحبشية أكثر منها في العبرية؛ في حين أن اللغة الآرامية لا إعراب فيها ولا أثر له (أنيس، 1978 م، ص: 212).

أما رأي أنيس في عمل حركات الإعراب فيتمثل في أنها مجرد وصل الكلام شعراً أو نثراً، ويرى أن الأصل في الكلمات أن تنتهي بالسكون، وقد أيد رأيه بكلام قطرب، فقال في الفصل الصغير الذي عنوانه بـ (مفتاح السر ظاهرة الوقف): "يظهر والله أعلم: أن تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام شعراً أو نثراً، فإذا وقف المتكلم أو اختتم جملته لم يحتج إلى تلك الحركات؛ بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى بالسكون. كما يظهر أن الأصل في كل الكلمات أن تنتهي بهذا السكون، وأن المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل" (أنيس، 1978 م، ص: 220).

ويشبه هذا الرأي ما نادى به أحد تلاميذ سيبويه وهو الإمام محمد بن المستنير المعروف بقطرب المتوفي سنة 306 هـ إذ يقول: "إنما أعرب العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون، فجعلوه في الوصل محرّكاً حتى لا يبيطوا في الإدراج، وعاقبوا بين الحركة والسكون، وجعلوا لكل واحد أليق الأحوال به، ولم يلتزموا حركة

واحدة لأنهم أرادوا الاتساع، فلم يضيفوا على أنفسهم وعلى المتكلم بحظر الحركات إلا حركة واحدة" (أنيس، 1978 م، ص: 220).

ولم يكتف بذلك؛ بل أورد أشهر أمثلة القراءة بالإسكان لدى أبي عمرو، ومنها (أنيس، 1978 م، ص: 239):

1. ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ [البقرة:67].

2. ﴿ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ [آل عمران:160]

3. ﴿ خَزَائِنِ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾ [الإسراء:100].

وفي نهاية هذا الفصل الموسوم بـ "قصة الإعراب" أجمل رأيه في الإعراب بالحركات وبالحروف، وجعل لكل منهما فصلاً خاصاً.

حيث يُرجح أن تحريك أواخر كل الكلمات لم يكن في الأصل إلا صورة للتخلص من التقاء الساكنين؛ ولكن النحاة. في رأيه. قد أعيتهم قواعد الإعراب، وشق عليهم استنباطها، ففصلوا بين عناصر الظاهرة الواحدة متأثرين في ذلك بما رأوه من لغات؛ كال يونانية التي يُفرّق فيها بين حالات الأسماء، ويُرّمز لها في نهاية الأسماء برموز معينة، فكان النحاة العرب قد عرّ عليهم ألا يكون في لغتهم مثل هذه الحالات.

وانتقل بعد ذلك للحديث عن التتوين، وأورد تفسير إبراهيم مصطفى لهذه الظاهرة حين برهن على أنه علامة التذكير، ولم يقف في سبيل برهانه ما تعورف عليه من أن (العلم) يُنوّن رغم أنه معرفة، حيث قال: "الأصل في العلم ألا يُنوّن، ولك في كل عَلمٍ ألا تتوّنّه؛ وإنما يجوز أن تلحقه التتوين إذا كان فيه معنى من التذكير وأردت الإشارة إليه" (مصطفى، د. ت، ص: 106، 107).

ثم عاد وفسّر الاسم المنوّن بتفسيرين (أنيس، 1978 م، ص: 259، 260):

1. أحدهما ما قرره النحاة من أن هذه النون تتحرك حين يليها ساكن، وسمّوا هذا بالتقاء الساكنين، كما قرروا أن حركتها يغلب عليها الكسر، وقد تكون الضم، وقد وصل بعض القراء الآيتين: "إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ، ادخلوها بسلام آمنين" وحرك نون التتوين في كلمة "عيون" مرة بالكسر وأخرى بالضم.

وزاد أنيس على الرأي السابق أن الذي يعيّن تلك الحركة هو أحد العاملين الذين أشار إليهما سابقاً: طبيعة الصوت وإيثاره لحركة معينة، أو انسجام تلك الحركة مع ما يجاورها من حركات.

2- التفسير الآخر هو خاص بالحركة التي قبل نون التتوين، فالنحاة يجعلونها حركة إعراب تعبر عن الفاعلية أو المفعولية.

وقد رجّح أنيس أنّ تلك الحركات التي لحقت أواخر الكلمات ليست إلّا حركات تطلبها نظام المقاطع في الكلام الموصول، كما رجّح أنّ الذي يعيّن الحركة هو أحد عاملين: طبيعة الصوت أو انسجام الحركة مع ما يكتنفها من حركات أخرى.

كما رجّح أن حركة ما قبل التتوين كانت تخضع لنفس العاملين الذين أشار إليهما من طبيعة الصوت أو انسجام الحركة.

ويرى -كذلك- أنّ الكلمات المنونة قد اتخذ كل منها حركة معينة قبل نونها، التزمته في أي موضع من مواضع الجملة، ومن تلك الكلمات المنونة ما كانت حركتها التي قبل النون الضم أو الفتح أو الكسر؛ فالنحاة كيّفوا هذه الظاهرة على حسب أصولهم الإعرابية؛ رغبة منهم في اطراد قواعدهم، أو ربما توهموا هذا عندما عثروا على أمثلة تصادف ما كان فيها الاسم المنون المضموم ما قبل نونه موقع الفاعلية، والمنصوب ما قبل نونه موقع الفاعلية (أنيس، 1978 م، ص: 260).

وأجمل رأيه في (الإعراب بالحروف) (أنيس، 1978 م، ص: 270) في أن النحاة بعدما فرغوا من تفسيرهم للحركات في أواخر الكلمات، ثم عمدوا إلى الكلمات والصيغ التي لم يستطيعوا فيها تغييراً أو تحويراً؛ كالمثنى، وجمع المذكر، والأفعال الخمسة، والأسماء الخمسة، فطبقوا عليها قواعدهم فخرجوا لنا بنوع آخر من الإعراب سموه "الإعراب بالحروف"، ولما كان لكل من هذه الأنواع صيغتان مختلفتان، جعلوا إحدى هذه الصيغ خاصة بالرفع؛ كالمثنى وجمع المذكر. والصيغة الأخرى للنصب والجر؛ كالمثنى وجمع المذكر أيضاً. أو للنصب والجر، كالأفعال الخمسة؛ أما ما فيه ثلاث صيغ، وهي الأسماء الخمسة، فقد رأوا لكل منها ثلاث صيغ: الرفع، والجر، والنصب.

ولكن أنيس له تفسير آخر في هذه الكلمات:

. المثنى: يُرجّح أن صيغته الأصلية كانت تلك التي خصها النحاة بالنصب والجر، ثم أصابها تطوّر صوتي في فروع هذه اللغة لاشتغالها على صوت اللين المركب، فهو كما عهدوه قابلاً للتطور في كثير من ظواهر اللغات السامية، وقد تخلّصت منه الفروع السامية بعدّة طرق.

- جمع المذكر السالم: ذكر صيغتي جمع المذكر، وهي الصيغة التي بالواو، والصيغة الأخرى التي بالياء، وذكر القبائل التي تنتمي لكل صيغة من هاتين الصيغتين، فأنيس لا يرى فرقاً بين صيغتي الجمع من الناحية

الصوتية إلا أن في الصيغة الأولى تشتمل على ضمّ طويل؛ في حين أن الأخرى تشتمل على كسرٍ طويل، وهي الصيغة التي بقيت في جميع اللهجات العربية الحديثة، كما كان بعض العرب يلتزمها في هذا الجمع، وقد وردت تلك الصيغة في قوله تعالى: "والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة"، وقوله: "إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى".

. أما في حديثه عن الأفعال الخمسة والأسماء الخمسة فذكر صيغها المعروفة وما تؤيده بعض القبائل السامية من هذه الصيغ.

وختم هذا الفصل برأيه: أنّ ما أسماه النحاة "إعرابًا بالحروف" لا يكاد يمت لحقيقة اللغة بصله (أنيس، 1978

م،

ص: 274).

إنّ الدكتور إبراهيم أنيس قال بوجود الإعراب وعلاماته؛ لكنه أنكر دلالة تلك العلامات الإعرابية على معاني.

3. 2 المبحث الثاني: السبب الذي دعا إبراهيم أنيس للقول بفكرته.

. دراسات المستشرقين والأوروبيين اللغوية المقارنة

بعد طرحي لرأي الدكتور إبراهيم أنيس في ظاهرة الإعراب، وملاحظة كيف أنه كان متشبّهًا برأيه مصرًا عليه؛ علينا محاولة التوصل للسبب الذي جعله يكتشف أنّ العربية وحدها هي التي احتفظت بذلك الإعراب، وما الذي دعاه أن يقول إن النحاة هم الذين اخترعوا الإعراب؟!

نلاحظ في مقدمة هذا الكتاب الموسوم بـ (من أسرار اللغة) أن إبراهيم أنيس أدلى برأيه في أن ما كان يبدو له في صورة مسائل لغوية؛ والتي اتضحت له فيما بعد أنها مشاكل لغوية لا تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتحقيق، وقد اتضح له هذا الأمر بعد اتصاله بدراسات المستشرقين للغات السامية، ودراسات الغربيين للغاتهم، وما وصلوا إليه من نتائج علمية جليّة الشأن، ونتج عن تلك الدراسات نهوض الدراسات اللغوية المقارنة في جامعات أوروبا نهضة عظيمة، فأخذ العلماء بعد ذلك يحكمون على الظاهرة اللغوية في ضوء ظواهر اللغات الأخرى؛ فجاء أنيس في كتابه . كما ذكر . محاولاً علاج تلك المشاكل اللغوية علاجاً علمياً حديثاً بعيداً عن الجدل، ومؤسساً على أحدث النظريات التي اهتدى إليها المحدثون في الدراسات اللغوية (أنيس، 1978 م، ص: 5).

وفي الفصل الذي تحدث فيه عن الإعراب طرح تساؤلاً جعله عنواناً لفصل صغير، فقال: "هل للإعراب آثار باقية؟"، ويبدو من هذا العنوان وما ذكره تحته من أنه بدأ بحثه باستعراض اللغات السامية أنه أراد معرفة ما إذا كان

للإعراب أثر واضح في تلك اللغات، فعمل مقارنة بينها؛ لكنه لم يعثر على شيء في السريانية؛ أما في العبرية والحبشية فوجد بها عددًا قليلًا من الكلمات التي تنتهي بالهاء؛ والتي تدل على الاتجاه وتفيد معنى "تحو كذا"، وقد فسّر المستشرقون هذه الهاء بأنها أثر لعلامة النصب في العبرية قبل أن تفقد الإعراب، وكانت هذه الهاء في الحبشية أكثر شيوعًا منها في العبرية، وأقرب إلى حالة المفعولية، وقد فسرها المستشرقون على أنها من رواسب الإعراب القديم؛ أما الآرامية فلم يجد فيها إعرابًا ولا أثرًا له.

وتممّ قوله بذكر أقوال بعض المستشرقين حول ظاهرة الإعراب، وما بقي من آثارها في اللغات السامية شقيقات العربية (أنيس، 1978 م، ص: 212 . 213)؛ في حين أن اللغة العبرية كان لها النصيب الأكبر من أبحاث المستشرقين، وذلك عندما حاولوا استخراج ما سمّوه بآثار الإعراب في نصوصها، فظهر لهم أن من الأسماء العبرية ما ينتهي بما يشبه الفتح، ومنها ما ينتهي بما يشبه الكسر، ومنها ما ينتهي بما يشبه الضم، فربطوا بين هذه النهايات الثلاث وبين تلك الحالات الإعرابية في لغتنا من فتح وكسر وضمّ، واعتبروها آثارًا لظاهرة الإعراب، ثم لما وجدوا أن هذه النهايات التي تقابل وجودها في عدد قليل من الكلمات لا تنطبق على ما عُهد في النحو العربي من الربط بين الفتح والمفعولية، وبين الكسر والإضافة، وبين الضم والفاعلية؛ زعموا أن تلك النهايات قد فقدت دلالتها، وأصبح الفتح الذي هو أكثر شيوعًا في تلك الرواسب يُعبّر عن الاتجاه نحو مكان، أو عن مجرد الإشارة إلى مكان أو زمان، وهي أشبه بما نعرفه في نحونا بالظرفية المكانية والزمانية (أنيس، 1978 م، ص: 213 . 214)؛ فهؤلاء المستشرقون يظهر من كلامهم تأثرهم بما حدث في فروع الفصيلة الهندية . الأوروبية، وذلك عندما عرفوا أن الوضع الإعرابي الذي كان شائعًا في اللغات القديمة كاليونانية واللاتينية قد فقد من بعض اللغات الحديثة كالإنجليزية والفرنسية، فتصوروا أن ما حدث في التطور التاريخي لهذه الفصيلة الهندية . الأوروبية قد حدث -أيضًا- في الفصيلة السامية (أنيس، 1978 م، ص: 215).

إن المستشرقين حينما يريدون دراسة اللغات السامية ومقارنة بعضها ببعض، يتخذون اللغة العربية نموذجًا لأقدم صورة كانت عليه شقيقاتها الأخرى، ويفترضون أنها قد انعزلت في جزيرة العرب فاحتفظت أكثر من غيرها بظواهر سامية قديمة؛ أما اللغات السامية الأخرى فقد طرأ عليها من التغير والتطور ما باعد بينها وبين الأصل السامي القديم (أنيس، 1978 م، ص: 215).

ويقول أنيس بأن المستشرقين حين شاهدوا الإعراب في العربية وخلو اللغات الأخرى منه قد خضعوا لمبدئهم العام من أن العربية قد احتفظت بظواهر لغوية قديمة أكثر من غيرها، وظنوا الإعراب من بين تلك الظواهر التي ربما تعود إلى السامية الأولى؛ لذا نراهم يجهدون أنفسهم في تلمس آثار لظاهرة الإعراب في اللغات السامية الأخرى (أنيس، 1978 م، ص:

215)، وقد تحدثنا عن هذه الآثار آنفاً.

أما الدكتور إبراهيم أنيس فرغم إيمانه التام بأن العربية قد احتفظت أكثر من شقيقاتها السامية بعناصر قديمة في كثير من صيغ أفعالها وأسمائها، وفي كثير من أصواتها وضمائرها وأعدادها، إلا أنه لا يكاد يتصور أن العربية وحدها تحتفظ بمثل هذا النظام الإعرابي الدقيق والمُعقد . كما وصفه . الذي أعيا السابقين واللاحقين من أبناء العربية، ثم يندثر كل هذا في اللغات السامية الأخرى، ولم يُعثر إلا على شيء ضئيل نادر من آثاره التي يلمحها المستشرقون في بعض هذه اللغات (أنيس، 1978 م، ص: 215).

وبعد كل هذا جاء الدكتور إبراهيم أنيس متسائلاً: "كيف اختصت اللغة العربية بهذا الإعراب؟ وكيف فقدته كل لهجاتها الحديثة التي ليست إلا تطوراً لها؟ كيف نتصور أن لهجات الكلام في كل البيئات العربية في العراق، وفي الشام، وفي مصر، وبلاد المغرب، وفي اليمن؛ بل وفي البيئة الحجازية مهد الوحي وحيث نزل القرآن الكريم وهو خير كتاب بالعربية أُخرج للناس، كيف نتصور أن ظاهرة الإعراب لا تترك في كل هذه البيئات أثراً، ولا تخلف فيها ما يوحي بأن الإعراب كان شائعاً على ألسنة الناس في العصور الإسلامية الأولى كما يحاول الرواة أن يفهمونا؟ كيف إذن نشأ هذا الإعراب الذي نظمناه لنا النحاة وألفوا لنا فيه المجلدات الضخمة؟" (أنيس، 1978 م، ص 215).

ثم ختم هذه التساؤلات وهذا الفصل الصغير برأيه في عمل النحاة، فهو يرى أن هذا العمل كله لا يمكن القول بأنه من نسج خيالهم، وأنهم اخترعوه اختراعاً، أو ارتجلوا قواعده ارتجالاً، دون أساس اعتمدوا عليه، ودون سماع بعض ظواهره على الأقل من أفواه الفصحاء من العرب في صدر الإسلام، رغم إدراكه التام بأن النحاة قد ابتكروا بعض ظواهر الإعراب، وقاسوا بعض أصوله، رغبة منهم في الوصول إلى قواعد مطردة منسجمة، كان لهم الفضل في نشأة ذلك النظام المحكم الذي حدثونا به في كتبهم، وفرضوه على كل العصور من بعده (أنيس، 1978 م، ص: 216).

تابع الدكتور إبراهيم أنيس طرحه للدراسات التي قارنت بين اللغات، وفي الفصل التالي للفصل المذكور سابقاً؛ والذي عنوانه "بين إعرابنا وإعراب اللاتينية" ذكر أن بعض الدارسين في مصر ممن عرفوا شيئاً عن اللاتينية عمدوا إلى عقد مقارنة بين الحالات الإعرابية في لغتنا، وبين ما عرفوه أو سمعوا عنه من نهايات الأسماء اللاتينية، وتغيرها تبعاً لتلك الحالات، كما أشار لتلك الحالات، ولأسماء المفردة في اللاتينية ومجاميعها كما قسمها اللغويون، وما تسلكه كل مجموعة في كل حالة من الحالات، فاتضح بعد ذلك عدم مطابقة الرموز بين اللاتينية وما اهتدى

إليها نحاة العربية، ولعلّ -أيضاً- من أهم الفروق بين رموز الأسماء في اللاتينية وبين حركاتنا الإعرابية أنّ الرموز اللاتينية لا تسقط مطلقاً من نهاية الأسماء حين الوقف عليها كما حدث غالباً للحركات الإعرابية في لغتنا؛ مما جعل الدكتور إبراهيم أنيس يرجّح أنّ حركاتنا الإعرابية ليست رموزاً لغوية تشير إلى الفاعلية والمفعولية وغير ذلك كما يظن النحاة؛ بل ترجع إلى أسباب أخرى (أنيس، 1978 م، ص: 217 . 219).

ومن تلك الدراسات -أيضاً- ما يسمى بالدراسات التاريخية، وتظهر عند أنيس في (رأيه في الإعراب بالحروف) (أنيس، 1978 م، ص: 270 . 271)، وذلك عندما فسّر اختلاف صيغ الكلمات، وقد كان له تفسير مختلف عن تفسير النحاة؛ فوجد أنّ الصيغة الأصلية للمثنى هي تلك التي خصّها النحاة بالنصب والجر؛ نحو: (رجلين)، وهي التي كانت شائعة في اللغة السامية الأولى، ثم أصابها تطوّر صوتي في فروع هذه اللغة بسبب اشتغالها على حرف اللين المركب الذي هو قابل للتطور في كثير من ظواهر اللغات السامية، وقد تخلّصت منه الفروع السامية بعدة طرق، منها:

1 - في العبرية حُرّكت الياء بالكسرة وأصبحت تلك الأسماء المثناة: (رجليم، يديم)، وتعني: (رجلين، يدين)، فالنون العربية يقابلها دائماً الميم في العبرية في التثنية والجمع الصحيح.

2 - تخلّصت بعض اللهجات السامية من صوت اللين المركب في المثنى بأن تطوّر فيها إلى صوت لين خالص (حرف مد) لا هو بالمد ولا هو بالكسر؛ وإنما يشبه ما يسمى بإمالة ألف المد، وقد بقي أثر ذلك في بعض الرواسب العبرية القديمة، ولا سيما في العدد (اثنتين) مركباً مع العدد (عشرة).

3 - تخلّصت بعض اللهجات العربية القديمة من هذا الصوت . أي صوت اللين المركب . الذي تطوّر إلى ألف مد، وصار على الصورة التي اتخذها النحاة للرفع؛ أي: (رجلان)، وقد كانت تلك الصورة شائعة في عدد من القبائل منها: قبيلة بني الحارث، وقبيلة قريش.

ولقد استنتج أنيس من ذلك أن القبيلة الواحدة كانت تلتزم صيغة واحدة من صيغ المثنى، وأن النحاة حين همّوا بوضع قواعدهم ووجدوا الصيغتين موزعتين بين القبائل، خصّوا الصيغة التي بالألف لحالة الرفع، والصيغة التي بالياء لحالتي النصب والجر .

وكذلك الأمر بالنسبة لجمع المذكر السالم (أنيس، 1978 م، ص: 272)، فيقول إن النحاة وجدوا لهذا الجمع صيغتين موزعتين بين القبائل، منهم من يؤثرون الصيغة التي بالواو؛ نحو (مسلمون) في كل الحالات؛ كقبيلة تميم. ومنهم من يؤثرون الصيغة التي بالياء؛ نحو (مسلمين) كقبيلة قريش، ثم خصّ النحاة الصيغة الأولى

بالرفع، والصيغة الثانية بالنصب والجر؛ في حين أنَّ اللغة العبرية لا تعرف في هذا الجمع إلا صيغة واحدة التي هي بالياء والميم، وفي الآرامية بالياء والنون، وفي السريانية كذلك، وقد وردت تلك الصيغتان في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [سورة النساء: 162].

أما بالنسبة للأفعال الخمسة فهي كالمثني وجمع المذكر لها صيغتان؛ إحداها منتهية بالنون، والأخرى قد سقطت منها هذه النون. والقبائل السامية استعملت هاتين الصيغتين وخصت لكل صيغة أسلوباً معيناً؛ أما اللغة السريانية فاستقر الأمر فيها على صيغة واحدة، وهي التي تنتهي بالنون؛ نحو: (تقتلون، تقتلن)؛ بينما العبرية استقر الأمر فيها على الصيغة الأخرى؛ نحو: (تقتلوا، تقتلن) (أنيس، 1978 م، ص: 273).

كما أن للأسماء الخمسة ثلاث صيغ أيضاً، وكل قبيلة التزمت بصيغة واحدة من هذه الثلاث؛ بل إن من القبائل من كانوا يلتزمون صيغة رابعة في كلمة (أب) بصفة خاصة، فينطقون بها مشددة الباء، وهي في رأي أنيس أقدم صورة، وأن هذا التضعيف سهل تحت عامل المخالفة بأن جعلت إحدى الياءين حرف مد (ألفاً، أو واوًا، أو ياء) (أنيس، د. ت، ص: 141)، فبعض العرب كانوا يلتزمون فيها صيغة واحدة وهي الألف؛ بينما العبرية فقد ورد فيها (أبيك، أخيك)، والسريانية والآرامية استقرتا على (أبوك، أخوك)؛ أما في اللهجات العربية الحديثة فلا يرى فيها إلا صورة واحدة هي (أبوك، أخوك...).

السبب في احتفاظ العربية . في رأي أنيس . بالإعراب، وقوله بأن النحاة هم الذين اخترعوا الإعراب

مما ذكر تحت العنوان السابق لهذا العنوان مما قام به الدكتور إبراهيم أنيس من دراسات لغوية مقارنة تاريخية، وملازمته . قبل تلك . بدراسات المستشرقين والأوروبيين اللغوية؛ وكيف أن الإعراب في اللغات السامية . باستثناء العربية . قد تلاشى أو كاد . يبدو لي أن تلك الدراسات هي من ساعدت أنيس على اكتشاف فكرته التي تنص على "أنَّ العربية وحدها من احتفظت بالإعراب".

ومن خلال ما أورده أنيس في هذا الفصل "قصة الإعراب" من مواقف النحاة العرب وأقوالهم (أنيس، د. ت، ص:

199

وما بعدها)، وكيف أنه كان متعجباً مما يصدر من هؤلاء النحاة، وذلك عندما نسبوا خطأ لبعض الفحول من شعراء الجاهلية مثلما حدث مع النابغة، وقالوا كان ينبغي أن يقول: "السم ناقعاً"، أو "السم الناقع" بدلاً من "السم ناقع"، أو قولهم: إن بشر بن أبي خازم والناطقة الذبياني وحسان بن ثابت قد زلّوا في بعض أشعارهم، ولم يراعوا الانسجام في حركة الروي.

وهناك قصة أخرى حدثت في العصر الإسلامي، قصة النحوي عبد الله بن أبي إسحاق عندما سأل الفرزدق

"علام رفعت مجلف؟" في الشطر الذي يقول: من الناس إلا مسحاً أو مجلف، وأن النحاة فيما بعد وصفوا كل خروج على قواعدهم الإعرابية باللحن.

ومما روي من أمثلة اللحن في العصر الإسلامي أن أبا بكر قال مرة: "لأن أقرأ فأسقط أحب إليّ من أن أقرأ الحن"، كذلك ما روي من أن عمر بن الخطاب قال لقوم: ما أسوأ رميكم، فقالوا: نحن قوم متعلمين، فقال عمر: لحنكم أشدّ عليّ من فساد رميكم"، فاللحن في ذلك العصر لم يكن مقصوراً على الحركات الإعرابية.

إن موقف أنيس من اللحن إما أن يُسلم بصحة الروايات المذكورة فيه، وأن كلمة اللحن تعني -في الغالب- الخطأ الإعرابي؛ ففي هذه الحالة لا خراج له من أن يعد ظاهرة الإعراب من الظواهر التي لا تمت للسليقة اللغوية بصلة؛ لأن صاحب اللغة الذي يتكلمها بالسليقة يستحيل عليه الخطأ في ظواهر تلك اللغة دون أن يدرك أنه أخطأ، وإما أن ينكر تلك الروايات في جملتها، ويقول إنها من صنع بعض النحاة بعد أن أسسوا قواعدهم وأصولهم؛ رغبة منهم في أن يظهروا كل من عداهم بمظهر العجز، وأن ينفردوا بمعرفة تلك المقاييس الإعرابية التي اختصوا بها ليثبتوا سلطانهم ونفوذهم، ويكتسبوا عن طريق تلك الروايات المكانة بين الناس وبخاصة الخلفاء والأمراء؛ فما وصفه النحاة باللحن هو في رأي أنيس صفة من الصفات الخاصة في اللهجات، وليس خطأً إعرابياً؛ مستشهداً بما سُمع عن بعض العرب القدماء "ليس هذا لحني ولا لحن قومي"؛ فالقدماء من علماء العربية كانوا يعبرون عما نسميه باللهجة بكلمة "اللغة" حيناً، وبـ "اللحن" حيناً آخر (أنيس، 1992، ص: 16، 17).

استمر إبراهيم أنيس في إيراد القصص عن أولئك النحاة. عبر العصور. وإبداء تعجبه منهم، وسأكتفي بما ورد هنا؛ بالإضافة إلى الإشارة إلى المقارنة التي عُقدت بين اللغة الهندو أوروبية واللغة العربية من ناحية الحالات الإعرابية؛ حيث إنها قد تكون سبباً من الأسباب التي دعت أنيس للقول بأن النحاة هم الذين اخترعوا الإعراب، وذلك لما وُجد بينهما اختلاف ينص على أن الرموز اللاتينية لا تسقط من نهاية الأسماء حين الوقف عليها؛ بينما يحدث العكس في العربية.

ويبدو مما ذكر أن خضوع الدكتور إبراهيم أنيس للمنهج التاريخي المقارن هو السبب الذي دعاه لإنكار عمل الإعراب والقول بأن النحاة هم الذين اخترعوه؛ ولكن رأي إبراهيم أنيس لم يكن على حق، فكما نعلم أن الإعراب موجود منذ القدم؛ بمعنى أنّ الكلام قد وُجد معرباً، ثم جاء النحاة القدماء واستنبطوا قواعد الإعراب من خلال ملاحظاتهم التي وقفوا عليها من خلال الاستخدام اللغوي؛ ولذلك لا يمكن الأخذ برأي الدكتور إبراهيم أنيس في أنّ ظاهرة الإعراب استمدّت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية (عبد النبي، 1435 هـ،

ص: 41).

3.3 المبحث الثالث: الانتقادات الموجهة لرأي إبراهيم أنيس حول قضية الإعراب.

وُجّهت لإبراهيم أنيس الكثير من الانتقادات بسبب إنكاره لدلالة الإعراب على المعاني كما عرفنا مسبقاً، وقد جمعتُ بعضاً من هذه الانتقادات، وسأوردها في هذا المبحث.

جاء في (حركات الإعراب بين الوظيفة والجمال) (إسماعيل، 2012، ص: 281): "إنه لا سبيل إلى نفي أثر الإعراب في توضيح المعنى، وإن بدا في بعض النصوص ضعيف الأثر، فإنّ ذلك لا ينفي وجوده وتأثيره في فهم اللغة وتمييز المعاني".

وقد ردّ الدكتور عبد الخالق عضيمة على أقوال إبراهيم أنيس (عضيمة، 1976 م، ص: 59، 60)، وقد كان متعجباً كيف بشخص يملك منصب عميد وعضو المجمع اللغوي العربي، أن يؤلف كتاباً مليئاً بمثل هذه الآراء الشاذّة، ويحوي كل هذه الانحرافات! فهو . عضيمة . لا يستطيع تخيل الصورة التي رسمها أنيس للنحويين . كونهم قوماً لهم قدرات خارقة فوق طاقات البشر . بأنهم يستطيعون أن يتدعوا علماً لا يمت لكلام العرب بصلة، وأن يبدّلوا ويحرّفوا كلام العرب ويخضعوه لقواعدهم؛ فأنيس نفسه لم ينج من سلطان هذه القواعد، حيث ألف كتبه كلها ملتزماً هذه القواعد.

ويواصل عضيمة نقده لرأي إبراهيم أنيس، فيقول: إذا كانت لغة العرب نزل بلسانها كتاب الله، ورُويت لنا سنة النبي . عليه السلام . بهذه اللغة، وقواعد النحو التي وضعها لنا نحائنا جاءت مطابقة لما تضمنه أسلوب القرآن والحديث؛ فكيف يزعم أنيس أنّ هذه القواعد لا تطابق واقع كلام العرب وأنها مُصطنعة مُزيّفة؟! (عضيمة، 1976م، ص: 79).

وقد أبدى الدكتور صبحي الصالح تعجبه الشديد لبعض المعاصرين ممن هجموا على النحاة، وبالغوا في اتهامهم بوضع قواعد دقيقة، وفرضها على الفصحاء من العرب والفحول من الشعراء، وحتى رجال القراءات، وكان من هؤلاء إبراهيم أنيس؛ حيث وصف الدكتور صبحي ما جاء في كتاب "من أسرار اللغة" بالهجوم الصاعق على النحويين، كما وصف رأي أنيس في النحاة بالغلو، ثم قال: "فلقد يكون للنحاة عمل شخصي في تتسيق ما استنتجوه من أصول النحو وقواعده من كلام فصحاء العرب، ولقد يتشددون أحياناً في رمي شاعر فحل باللحن غير مبالين بضرورة شعرية مُلحّنة، ولقد ينكر بعضهم حتى على قراء القرآن ما صحّ سنده من أوجه القراءات؛ ولعل من الممكن الاستغناء عن بعض مقاييسهم، أو تعويضها بأخرى أسهل وأيسر؛ ولكنّ عملهم الأساسي في قواعد الإعراب يظلّ

أسمى من أن يُتَّهم وأوثق أن يُجرَّح، فما جمعوا شواهدهم . كما رأينا . إلا من البادية: موطن الفصاحة الأصيل، ولم تكن معاييرهم التي نادوا بها إلا صورة معبّرة عن طبيعة العربية الفصحى في بنائها الصوتي ودلالاتها الموحية، وفي جميع مظاهرها البسيطة والمركبة، والمقيسة والمسموعة، والمستعملة والمهملة، والمشتقة والمنحوتة" (الصالح، 2009، ص: 126، 127).

ونجد عند الدكتور محمد حماسة عددًا من الردود على أقوال أنيس، منها: ردّه على القول بعدم وجود الإعراب في الآرامية، فقال: "ولا نكاد نجد خلًا بين دارسي اللغات السامية من المستشرقين وغيرهم حول وجود الإعراب في هذه اللغات غير ما أشار إليه الدكتور إبراهيم أنيس من أن الآرامية لا إعراب فيها ولا أثر لإعراب، وهو بذلك يحاول خدمة فرض خاص تبنى وحده قضية الدعوة له، وتكلف إثباته؛ فالإعراب . إذن . سامي الأصل تشترك فيه مجموعة من اللغات السامية؛ كالأكدية، والحبشية، وتوجد منه آثار في غيرهما أيضًا..." (عبد اللطيف، د. ت، ص: 125).

وممن تناول رأي إبراهيم أنيس ونقده عبد الرحمن السيد في كتابه (مدرسة البصرة النحوية) قائلًا: "ونخالفه - كذلك- فيما رجّحه من أنّ حركات الإعراب ليست رموزًا لغوية تشير إلى الفاعلية والمفعولية أو غيرهما، وأن الحركة كان يعينها أحد عاملين: طبيعة الصوت، أو انسجام الحركة مع ما يكتنفها من حركات، واتجاهه إلى أن الحركة كان يؤتى بها لوصل الكلمات بعضها ببعض، ذاهبًا في ذلك إلى ما ذهب إليه قطرب..." (السيد، 1968 م، ص: 313).

وواصل نقده لآراء أنيس، فقال: "ونخالفه كذلك فيما ذهب إليه من أن النحاة قد أخطؤوا في المثني وجمع المذكر السالم والأسماء الستة؛ لأن النحاة إنما وضعوا قواعدهم في ضوء الآثار التي توافرت لديهم، وقد وجدوا في الأثر الواحد ما يطمئنهم إلى ما ذهبوا إليه، ولو وجدوا أن اللغات المختلفة تلتزم هذه الأسماء طرقًا ثابتة ما استطاعوا أن يغيروها ويمزجوها، وإلا فبأي لغة نزل القرآن الكريم؟ وبأي لغة جاءت الآثار العربية؟ إننا نرى تغييرها بتغير وظائفها واضحًا ثابتًا، اللهم إلا في لغات وآثار قليلة لا تنهض أن تكون دليلًا على ما ذهب إليه" (السيد، 1968 م، ص: 315).

وقال أيضًا: "ونخالفه - كذلك- فيما رآه من أن الكلمة المنونة تختار حركة معينة قبل نونها تلتزمها في جميع المواضع، وما قدره من أن النحاة عثروا أول ما عثروا في موضع الفاعلية على كلمة اختارت الضم، وفي موضع المفعولية على كلمة اختارت النصب؛ ففي هذا من العنت وتكلف الفرض ما لا يحوج إلى عناء البحث فيه" (السيد، 1968

م، ص: 315).

والعقاد - أيضًا - ممن ردّ على رأي أنيس في القول بأهمية الحركات، فقال: "أما نحن فنعتقد أنّ الحركة في اللغة مهمة كالحرف، أو تزيد عليه في الأهمية أحياناً ولا سيما في اللغة العربية؛ لأن الكلام المنطوق سابق للكلام المكتوب، ولأن الحركات هي وسيلة التوكيد والتنبيه بخلاف الحروف، فإننا لا نستطيع أن نؤكد الباء أو الفاء أو العين أو القاف بأكثر من اللفظ بها في تمهّل أو تقخيم، وكلما عمدنا إلى التمهّل والتقخيم فقد عمدنا إلى حركة من الحركات. لقد كان للحركات في اللغة العربية شأن لا نحيط اليوم بجميع دلالاته ومعانيه؛ ولكننا نلاحظه في الإعراب وفي غير الإعراب، ونلاحظه في أول الكلمة ووسطها، كما نلاحظه في نهايتها واتصالها بغيرها، ونرى أن الاستغناء عنه يلجئنا إلى تغيير بنية الجملة كلها كما تتغير بنيتها أحياناً من فعلية إلى اسمية، ومن ترتيب مختلف إلى ترتيب مطرد في جميع التراكيب.

إن الاختلاف بين الدلالة على المرة والدلالة على الهيئة إنما يرجع إلى حركة في أول الكلمة لا في آخرها حيث يتصل الكلام أو يفصل بالتسكين والإعراب؛ فالمشية بكسر الميم تدل على هيئة المشي، والمشيّة بفتح الميم تدل على المرة، وتطرد هذه التفرقة في جميع الحروف" (العقاد، 1952 م، ص: 280).

ويقول الدكتور محمد حسين مبيّناً عظم تلك الآراء التي جاء بها أنيس: "وأبلغ ما يبدو التحامل على علماء النحو واللغة والبلاغة؛ بل على كتب التراث كلها، في الفصلين الأخيرين: الثالث والرابع من كتاب إبراهيم أنيس "من أسرار اللغة" اللذين عقدهما تحت عنوان (قصة الإعراب)، و (الجملة العربية وأجزاؤها ونظامها)، وفيهما يشيع الشطط والمجازفة والتحامل الظالم الجهول، وكأنه يعرف نفور القارئ من ذلك كله، أو كأنه قصد إليه وتعمّده على أسلوب طه حسين في كتاب "الشعر الجاهلي"، الذي اختار الاستفزاز والإثارة طريقاً لبلوغ الشهرة يدل على ذلك قوله في مقدمة هذا الكتاب: "وقد يضيق بعض الناس في مصر بما جاء في هذا الكتاب ويتنكّرون له، ولا سيما في الفصل الخاص بقصة الإعراب" (حسين، 1409 هـ، ص: 87).

أمّا ما قاله الدكتور نائل إسماعيل عن آراء أنيس في الإعراب وقواعده فهو كالاتي: "هذه الأفكار هي خلاصة رأيه في الإعراب، وهي في أحسن الظن فروض في تفسير هذه الظاهرة العربية، ولا تُعدّ حقائق يمكن الأخذ بها؛ لأن ظاهرة الإعراب واضحة مستقرة قبل أن يخوض النحاة غمار البحث فيها، وفي أوثق النصوص وهو القرآن الكريم الذي تطرّد فيه ظاهرة الإعراب بالحركات والأحرف قبل ظهور النحويين؛ بل إنّ النحويين لم يظهروا إلّا بسبب اللحن في هذه الظاهرة، كما أنّ ظاهرة الإعراب مطّردة في الشعر العربي وفي قوافيه المطلقة على وجه

الخصوص؛ سواء أكان الإطلاق بالفتحة أم بغيرها؛ إذ يجد قارئ هذا الشعر أنَّ القافية تأتي في موضعها مستقرة متوائمة مع الوزن ومع الإعراب، وليست الحركة في القوافي من أجل التخلص من الساكنين، أو لوصل الكلمات؛ لأن القوافي موقوفٌ عليها" (إسماعيل، 2012 م، ص: 294).

ولعلِّي أختتم هذه الردود بقول الدكتورة منيرة العلولا الذي طرحته في مقدمة كتابها (الإعراب وأثره في ضبط المعنى) حيث قالت: "ثم إنِّي تبيّنت أنَّ القول بعزل الصنعة النحوية عن المعنى ليس صحيحاً على إطلاقه، ولعلّه أبعد ما يكون عن الصحة بالنسبة إلى "سبويه" الرائد الإمام الذي تشتدُّ الحملة على ما أُصلَّ من قواعد ورسخ من مصطلحات توارد عليها النحاة طبقة بعد طبقة" (العلولا، 1993 م، ص: 8).

وخلاصة القول أرى أنَّ إبراهيم أنيس كان مُنقاداً نحو المنهج الفيلولوجي والذي يشمل المرحلتين المقارنة والتاريخية، "اللّتان تشتركا بطريقة مُتفقّة في تحقيق هدف واحد؛ هو إعادة البناء الداخلي للغات، وإعادة تركيب تاريخها اللغوي على أسس تاريخية ومقارنة" (غلفان، 2010 م، ص: 142).

فمن خلال فصول كتابه (من أسرار اللغة) يتضح لنا أنَّ أنيساً كان يتتبع الظواهر اللغوية في اللغات السامية ويقارن بينها وبين العربية؛ وتظهر هذه المقارنة خاصة في الفصل الذي تحدث فيه عن الإعراب، فتوصّل إلى ما توصل إليه من وجود آثار للإعراب في بعض اللغات وانعدام بعضها منها.

فعل أنيس ذلك ينطبق عليه مصطلح (الأركيولوجيا) الذي أشار إليه عبد الله الوهبي في كتابه (الوهبي، 1435 هـ، ص: 112)، وهو علم يسعى إلى استثمار الآثار القديمة: (عظام، عملات، نصوص مكتوبة على الكهوف وغيرها، أسلحة.. إلخ) في إعادة بناء التاريخ الماضي؛ لذا فرأيت في ما قاله إبراهيم أنيس لا يختلف عمّا قاله المعارضون عليه، فرحلاته مع المستشرقين واستعراضه للغات السامية ومقارنتها بعضها ببعض لم ينتج عن ذلك كله سوى أفكار بعيدة عن الصواب في حق الإعراب؛ إضافة إلى اتّهامه النحاة بالعجز أمام قواعد الإعراب، وكل ذلك لا يمت للحقيقة بصلة.

4. الخاتمة.

من خلال ما سبق يتبين أنَّ للإعراب مكانة ذات شأن عظيم في اللغة العربية، تتجلى هذه المكانة من خلال وظيفته التي يؤديها، فلولاها لم تتضح المعاني، ولم يُميّز بين الفاعل والمفعول، ولا المجرور والمجزوم، فهو صفة ثابتة في كلام العرب تميّزوا به عن غيرهم من اللغات، ولا ننسى الفضل الكبير الذي يعود . بعد الله . للنحاة الذين بذلوا جُل وقتهم وطاقتهم في خدمة اللغة وتتبع ظواهرها وإيرادها بعد ذلك في أوضح صورها.

وقد خلُص هذا البحث إلى النتائج والتوصيات الآتية:

- 1 . الإعراب ظاهرة قديمة وُجدت عند العرب منذ العصر الجاهلي والإسلامي.
- 2 . اختصاص علم النحو هو الإعراب، وقد نشأ ذلك العلم للحفاظ على هذه اللغة وصيانتها من الفساد بعد أن تسرّب اللحن إلى كلام العرب.
- 3 . ارتباط الإعراب بعلم النحو الذي يعد أهم علوم العربية دليلٌ كافٍ على مكانة الإعراب وأهميته.
- 4 . أجمع القدماء على دلالة الإعراب على المعنى باستثناء قطرب فقد كان منكرًا هذه الدلالة، وتابعه في هذا الرأي عدد من المحدثين على رأسهم إبراهيم أنيس.
- 5 . انقسام المحدثين من ناحية دلالة الإعراب على المعاني إلى فريقين: مؤيدين، ومخالفين.
- 6 . من خلال الأمثلة التي وردت في نص ابن فارس . مرة غير معربة وأخرى معربة . يظهر بوضوح أثر الحركات الإعرابية في الوصول إلى المعاني.
- 7 . يتجلى . أيضًا . دور الحركات الإعرابية في وصل الكلام عندما يستعصي نطق بعض الأصوات أو وصلها ساكنة.
- 8 . سيطرة المنهج الفيلولوجي على إبراهيم أنيس؛ مما أدى إلى تدمير أفكاره حول الإعراب والنحاة.

5. قائمة المراجع.

- أباطة، نزار، محمد، إتمام الأعلام (ذيل لكتاب الأعلام لخير الدين الزركلي)، الناشر: دار صادر للطباعة والنشر، بيروت . لبنان، الطبعة: الأولى: 1999م.
- ابن أبي شيبه، أبو بكر عبد الله بن محمد (ت 235هـ)، المصنف في الأحاديث والآثار، الناشر: دار التاج . لبنان، مكتبة الرشد . الرياض، الطبعة: الأولى، 1409هـ.
- ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت 567هـ)، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق: علي حيدر، 1392هـ.
- ابن السراج الشنتريني، أبو بكر محمد بن عبد الملك (ت 550هـ)، تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، تحقيق: د. عبد الفتاح الحموز، الناشر: دار عمّار، الأردن . عمّان، الطبعة: الأولى، 1416هـ.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الناشر: دار الكتب المصرية، 1913م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ)، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، الناشر: وزارة الأوقاف . المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1420هـ.

- ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت 395هـ)، صاحب في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تصحيح ونشر: المكتبة السلفية، 1328هـ.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل (ت 711هـ)، لسان العرب، تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت. لبنان، الطبعة: الثالثة، 1319هـ.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت 761هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، الطبعة: الرابعة، 1425هـ.
- أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي (351هـ)، مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: مكتبة نهضة مصر ومطبعاتها، القاهرة.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت 377هـ)، الإيضاح العضدي، تحقيق: د. حسن شاذلي فريهود، الطبعة: الأولى، 1389هـ.
- أحمد تمام، إبراهيم أنيس.. رائد الدراسات اللغوية (في ذكرى وفاته: 20 من جمادى الآخرة 1397هـ). <https://islamonline.net/archive>.
- إسماعيل، نائل محمد، حركات الإعراب بين الوظيفة والجمال، المصدر: مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد: 20، العدد: 1، 2012م.
- الأفغاني، سعيد بن محمد (ت 1417هـ)، من تاريخ النحو العربي، الناشر: مكتبة الفلاح، 1978م.
- الأندلسي، ابن عبد ربه أحمد بن محمد (ت 328هـ)، العقد الفريد، تحقيق: محمد سعيد العريان، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى، 1372هـ.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت 471هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة، 1413هـ.
- الخليل، عبد القادر مرعي، الحركات الإعرابية بين الدلالة الصوتية والدلالة النحوية، المصدر: مؤتة للبحوث والدراسات. سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الناشر: جامعة مؤتة، المجلد: 7، العدد: 1، 1992م.
- الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت 666هـ)، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية. دار النموذجية، بيروت. صيدا، الطبعة: الخامسة، 1420هـ.
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت 379هـ)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعارف. مصر، الطبعة: الثانية.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن (ت 337هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: د. مازن المبارك، الناشر: دار النفائس. بيروت، الطبعة: الثالثة، 1399هـ.

- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد (ت 794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، الطبعة: الأولى، 1376هـ.
- السامرائي، محمد فاضل، النحو العربي أحكام ومعانٍ، الناشر: دار ابن كثير، الطبعة: الأولى، 1435هـ.
- السيد، عبد الرحمن، مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، الناشر: دار المعارف بمصر، الطبعة: الأولى، 1968م.
- السيد، محمد محمود، اللحن والأخطاء اللغوية الشائعة في اللغة العربية، تاريخ النشر: 29 / 01 / 2018م. <https://www.alfalq.com/?p=9931>
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت 368هـ)، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه محمد، محمد عبد المنعم، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. مصر، 1966م.
- السيوطي، جلال الدين (ت 911هـ)، جمع الجوامع، تحقيق: مختار إبراهيم الهائج وآخرون، الناشر: الأزهر الشريف، القاهرة. جمهورية مصر العربية، الطبعة: الثانية، 1426هـ.
- الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، الناشر: دار العلم للملايين، 2009م.
- العقاد، عباس محمود، بين الكتب والناس، الناشر: دار المعارف، الطبعة: الأولى، 1952م.
- العلولا، منيرة بنت سليمان، الإعراب وأثره في ضبط المعنى، الناشر: دار المعرفة الجامعية، 1993م.
- الغلاييني، مصطفى بن محمد، جامع الدروس العربية، مراجعة وتنقيح: د. عبد المنعم خفاجة، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا. بيروت، الطبعة: الثلاثون، 1414/15هـ.
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت 170هـ)، العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.
- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، 1415هـ.
- المخزومي، مهدي بن محمد صالح بن حسن، في النحو العربي، الناشر: دار الرائد العربي، بيروت. لبنان، الطبعة: الثانية، 1406هـ.
- الوهبي، عبد الله بن عبد الرحمن، حول الاستشراق الجديد مقدمات أولية، مجلة البيان، 1435 هـ.
- أنيس، إبراهيم (ت 1397 هـ)، الأصوات اللغوية، الناشر: مكتبة نهضة مصر ومطبعاتها.
- أنيس، إبراهيم (ت 1397 هـ)، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة: الثامنة، 1992م.
- أنيس، إبراهيم (ت 1397 هـ)، من أسرار اللغة، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة: السادسة، 1978م.
- بزاوية، مختار، النحو العربي ومحاولات تيسيره، رسالة دكتوراه، 2016. 2017م.
- بلمصاييح، خالد، ظاهرة الإعراب وأهميتها في اللغة العربية، المصدر: حوليات التراث، الناشر: جامعة مستغانم،

العدد: 12، 2012م.

- حسين، محمد محمد، مقالات في الأدب واللغة، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، 1409هـ.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت 180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408هـ.
- عباس حسن (ت 1398هـ)، النحو الوافي، الناشر: دار المعارف، الطبعة: الخامسة عشرة.
- عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: السادسة، 1420هـ.
- عبد اللطيف، محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، الناشر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع . القاهرة.
- عبد النبي، ناصر علي، ظاهرة الإعراب في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، الطبعة: الثانية، 1435هـ.
- عزيمة، محمد عبد الخالق، النحو بين التجديد والتقليد، المصدر: مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود . كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية، العدد: 6، 1976م.
- علام، محمد مهدي، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما، الناشر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية . القاهرة، 1386هـ.
- علوش، جميل، الإعراب والبناء، الناشر: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1417هـ.
- غلفان، مصطفى، في اللسانيات العامة: تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها ، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2010م.
- كلاش حنيفة، تطور ظاهرة الإعراب في الدرس اللغوي العربي، رسالة ماجستير، 1432 . 1433هـ.
- مصطفى، إبراهيم، أحمد وآخرون، المعجم الوسيط، الناشر: دار الدعوة.
- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، الناشر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- وافي، علي عبد الواحد، فقه اللغة، الناشر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثالثة، 2004م.